تقرير الواشنطن بوست اعتمد على دراسة قديمة

الخبراء يستبعدون انهيار سد الموصل..وكشمولة يتهم الأمريكان بالمبالغة لصالح شركاتهم

الموصل / مكتب المدى

قال محافظ نينوى دريد كشمولة ان التصريحات التي نشرتها جريدة الواشنطن بوست حول سد الموصل نقلا عن المسؤول الامريكي لإعادة أعمار العراق مبالغ فيها جدا وان احتمالات انهيار السد غير قائمة حاليا نظرا لاستمرار اعمال الصيانة والحقن.
واضاف كشمولة في تصريح خص به المدى امس ان وزارة الموارد المائية عقدت خلال الأشهر القليلة الماضية مجلس خبراء عالمي لوضع دراسة عن حالة السد الذي تم الانتهاء من بنائه في العام ١٩٨٦ من القرن الماضي وقد ضم المجلس خبراء من سويسرا سبق لهم وضع تصاميم السد واشرفوا على بنائه. واوضح كشمولة ان المهندسين السويسريين كانوا قد حذروا بداية الثمانينيات من ان الارضية التي يقوم عليها السد غير صالحة لان التربة في الموقع غير قوية بما يكفي ولكن الحكومة العراقية انذاك أصرت على بنائه لذلك اوصى المهندسون بان يحقن السد بالسمنت المقاوم باستمرار وحذروا من زيادة الماء المخزون عن الطاقة القصوى وعدوا الحقن العلاج الوحيد للابقاء على السد في حالة جيدة. وقال محافظ نينوى ان عملية الحقن مستمرة ولم تتوقف.

وتابع كشمولة ان مجلس الخبراء الجديد الذي شكلته وزارة الموارد المائية اوصى بوضع سواتر كونكريتية او معدنية لحماية الأراضي المجاورة وان هذه الخطة سيجري تطبيقها مؤكدا بان وزارة الموارد المائية وفرت للسد خلال الأشهر الماضية ٢٨ جهاز حقن بعد ان كان العدد ٤ اجهزة فقط.
وردا على سؤال المدى عن الأسباب التي دعت الى اثارة قضية السد من جديد قال كشمولة بان الأسباب اقتصادية والهدف منها حصول بعض الشركات الأمريكية على اعمال في السد.
وعن الإجراءات المتخذة من قبل المحافظة في حالة حدوث انهيارات في البناء قال المحافظ بانه تم وضع خطة للطوارئ عمادها الجيش والشرطة والدفاع المدني والصحة لمعالجة أية تداعيات قد تحصل فضلا عن خضوع السد لمراقبة دقيقة من قبل الجهات المختصة.
من جهته استبعد مدير مشروع السد المهندس عبد الخالق ذنون في حديث لمندوب (المدى) في الموصل انهيار سد الموصل وذلك لعدم وجود ادلة مادية تشير الى ذلك او تستدعي الخوف وقال انه سبق للجنة من الخبراء الامريكيين ان قدموا دراسة قبل اكثر من سنة وان الوزارة لم تقتنع بنتائجها ورأت ان اللجنة بالغت في تقدير المخاطر وهي الدراسة نفسها التي اعتمدت عليها الواشنطن بوست في اثارة الموضوع.
واضاف: نحن مستمرون بالحقن وتخفيض منسوب المياه وان الوزارة ماضية في التشاور مع افضل الشركات العالمية من اجل ايجاد اساليب حماية جديدة
وكان الناطق الرسمي للحكومة علي الدباغ قد اكد امس الاول أن سد الموصل بحالة جيدة ولا توجد أية مخاطر تهدده.
وأضاف الدباغ في بيان تلقت المدى نسخة منه أن الحكومة العراقية وضعت هذا السد تحت مراقبة مستمرة وتجري عليه كل الاحتياطات والتحسينات والصيانة المطلوبة وأن هناك فرقاً تعمل بصورة دائمة لحقن أسفل السد بالكونكريت الذي يقوي الاسس ويملأ كل الفراغات التي تنشأ نتيجة تآكل بعض الصخور.
من جهتها قالت وزارة الموارد المائية في بيان لها امس تلقت المدى نسخة منه إن المعلومات المستقاة من الاجهزة الفنية، وتحليل النتائج لمختلف أجزاء السد، تشير إلى إن وضعية السد أحسن مما كانت عليه سابقا". وخلص البيان الى إن التقارير المشار إليها في الصحيفة ليست جديدة والبعض منها سبق وإن قدمت إلى الوزارة قبل فترة من الزمن وتمت دراستها من قبل المختصين في الوزارة لغرض أخذ ما ورد فيها بنظر الاعتبار .
واضاف البيان إن مشكلة سد الموصل ليست جديدة حيث أنها مشخصة منذ انجاز السد ودخوله الخدمة عام ١٩٨٦ وتكمن المشكلة الأساسية في التردي المستمر في أسس السد التي تحتوي على تكوينات الجبس والانهايدرايت التي تذوب بتأثير خزن المياه في البحيرة مقدم السد والتي ينتج عنها بروز بعض الظواهر كالتخسفات والرشح مما يستوجب المعالجة المستمرة لتقوية هذه الأسس وهذا الواقع يتطلب الاهتمام بالإمكانية التنفيذية للمعالجة حيث تولي الوزارة والمديرية العامة للسدود والخزانات الاهتمام العالي بموضوع سلامة السد من خلال تعيين مجلس خبراء عالمي لسد الموصل والتعاقد مع جهات متعددة لإجراء الدراسات والمسوحات الجيوفيزيائية والنماذج الهيدرولوجية وتطوير عملية تنفيذ التحشية بأحدث الأساليب المبتكرة عالمياً" وتحسين نوعية الأمزجة المستعملة والمستلزمات الضرورية لضمان استمرارية أعمال التحشية للمحافظة على سلامة السد .
وان الوزارة تقوم في الوقت الحالي بدراسة لإيجاد الحل الجذري لمشكلة سد الموصل من خلال إنشاء جدار كونكريتي قاطع في مقدم السد وبعمق (٢٠٠م) لكي يمنع عملية الرشح حيث تم الاتصال بمجموعة من الشركات العالمية المختصة في مجال تصنيع معدات الحفر وتنفيذ الجدران القاطعة لمناقشة التفاصيل الفنية الخاصة بالموضوع.
في غضون ذلك قال المفتش الامريكي لاعادة اعمار العراق امس الثلاثاء ان مشروعا امريكيا كلف ٢٧ مليون دولار لم يساعد على تحسين أكبر سد في العراق الذي يتعرض لخطر السقوط وربما قتل الاف الاشخاص.
وقال تقرير اعده المفتش العام لاعادة اعمار العراق ان المشروع فشل في تحسين نظام الحقن في سد الموصل بتزويد الحكومة العراقية بالمعدات المطلوبة للمشروع.

مدير مشروع السد: لا توجد ادلة تشير الى انهيار السد

الالاف قد يلقون حتفهم لو انهار السد.
واستكمل سد الموصل على نهر دجلة في شمال العراق في عام ١٩٨٤, ولكنه اقيم على ارض متحللة تتحرك وتخلق فجوات تحت السد وضفافه. وهذه الفجوات يتعين حقنها لمنع السد من الانهيار.
وبدأت الحكومتان الامريكية والعراقية العمل لتحسين السد في عام ٢٠٠٥, ووفرت الحكومة الامريكية حسب تقرير بثته رويترز امس الاعتمادات المالية لحلول قصيرة الامد لمشاكل السد ومنحت الحكومة الامريكية ٢١ عقدا بلغت قيمتها ٢٧ مليون دولار لتزويد الحكومة العراقية بالبدائل وقطع الغيار لعمليات الحقن والمساعدة في برنامج الحقن والحقن المعزز لتعزيز جهود العراق.
وقال باون انه من بين الاشياء الاخرى كانت العقود الامريكية من المفترض ان توفر خمس عربات لخلط الملاط. وتم بناء خلاط واحد وبناء خلاطين بصورة جزئية فيما لم يبن الخلاطان.
وقال باون في كلمة امام لجنة بالكونغرس "اظهر تفتيشنا ادلة على احتمال وجود احتيال." واحيل ذلك الى الجهة التحقيقية.
وابلغ مسؤولون اميركيون بغداد خشيتهم من ان تتغير هيكلية هذا السد الواقع في شمال العراق والا تصمد تحت ضغط ملايين الامتار المكعبة من المياه، ما قد يعني انفلات موجة تصل الى ارتفاع عشرين مترا على المناطق الواقعة الى جوار السد، حسب ما اوضح تقرير لكتيبة الهندسة في الجيش الاميركي.
وجاء في التقرير "من ناحية التآكل الداخلي المحتمل للاسس التي يقوم عليها السد، فان سد الموصل هو الاخطر في العالم (...). اذا تعرض السد لمشكلة صغيرة، فان انهياره ممكن".
ووردت هذه الملاحظات لسلاح الهندسة التابع للجيش الاميركي في تحليل لاعمال تدعيم للسد قام بها الاميركيون، وهي مؤرخة في ٢٩ تشرين الاول.
وارفق التقرير برسالة تعود الى الثالث من أيار ٢٠٠٧ موجهة الى رئيس الحكومة العراقية نوري المالكي وموقعة من السفير الاميركي في بغداد ريان كروكر وقائد القوات الاميركية في العراق الجنرال ديفيد بتريوس حذرا فيها من خطر حصول كارثة كبيرة في حال انهيار السد.
وكتب المسؤولان ان "انهيار سد الموصل سيشكل كارثة وستنتج عنه فيضانات على طول نهر دجلة حتى بغداد"، مشيرين الى ان مدينة الموصل تقع على بعد خمسين كيلومترا فقط في اسفل السد ويبلغ عدد سكانها ١,٧ مليون شخص.
وجاء في تقرير سلاح الهندسة "في اسوأ سيناريو، سيتسبب انهيار سد الموصل بشكل مفاجيء اذا كان مليئا بالمياه حتى طاقته القصوى، بموجة بارتفاع عشرين مترا تضرب مدينة الموصل وتؤدي الى وقوع خسائر بشرية واضرار مادية هائلة".
ونقلت صحيفة "واشنطن بوست" الاميركية عن مدير السد عبد الخالق ايوب قوله "في حال انهيار هذا السد فقد يؤدي الى مصرع نحو خمسمئة الف شخص. وقد تصل المياه الى بغداد وتغمر بعض المناطق فيها بارتفاع خمسة امتار.
واشار التقرير الى تبديد مبلغ ٢٧ مليون دولار كانت خصصت لتمويل مشروع تدعيم السد، بسبب عدم الكفاءة وسوء الادارة. ورفض مسؤولون عراقيون كبار اقتراحا اميركيا لبناء سد اخر، كما ذكرت واشنطن بوست.
وافاد واضعو التقرير انهم خلال عملية تفقدهم الاخيرة للسد، لاحظوا ان الاعمال لم تتقدم وان غياب المراقبة على الاعمال الجارية تسبب بهدر ملايين الدولارات المخصصة لاعادة البناء والتجهيز.
وتابعوا "لدى زيارتنا الموقع، تبين ان حوالي ١٩ مليون دولار مخصصة للتجهيز والمعدات صرفت للعمل في سد الموصل (..) الا انها لم تصل الى وزارة الموارد المائية".
ودعت الرسالة الموقعة من كروكر وبتريوس المالكي الى القيام بتحرك عاجل من اجل الحد من الخطر الناتج عن السد، لا سيما عبر ابقاء مستوى المياه في خزان المياه اقل بكثير من طاقته الاستيعابية، من اجل تخفيف الضغط.
كما شددا على وجوب ان تكون لاعمال التعبئة بالاسمنت "اولوية وطنية" وان توضع خطط للانذار والاجلاء قرب السد والمناطق المحيطة به.

تقرير سلاح المهندسين: سد الموصل معرّض لخطر الانهيار الوشيك

وزارة الموارد المائية: وضعية السد احسن مما كانت عليه سابقاً

البنتاغون يتولى مهمة الإشراف على تحركات شركات الأمن الخاصة

واشنطن/ وكالات

أعلنت وزارة الدفاع الأمريكية- البنتاغون-أنها ستتولى المسؤولية عن عمليات التنسيق الأمنية لجميع المواكب الدبلوماسية الأمريكية في العراق.
وقال مسؤولون من البنتاغون إن تنسيق تحركات شركات الحراسة الأمنية الخاصة في العراق سيجري بالتنسيق بين وزارتي الدفاع والخارجية الأمريكيتين.
وبهذه الخطوة تكون وزارة الدفاع قد فازت بلعبة شد الحبل وكسبت مواجهة شديدة مع وزارة الخارجية بشأن من سيُشرف على شركات الحراسة الأمنية الخاصة المُوكل إليها حماية الدبلوماسيين وموظفي الإغاثة وطواقم البناء الأمريكية في العراق.
وقد احتدم النقاش حول شركات الأمن الأمريكية الخاصة بعد مقتل ١٧ مدنيا عراقيا على الأقل جراء إطلاق النار عليهم من قبل حراس تابعين لشركة بلاك ووتر الأمريكية الخاصة في ساحة النسور في السادس عشر من شهر أيلول الماضي.
وقد توصلت مجموعات عمل من الخارجية والبنتاغون إلى "تفاهم مشترك" حول الكيفية التي يتم من خلالها ضبط وتنسيق تحركات شركات الأمن الأمريكية الخاصة.
وكان كل من زير الدفاع روبرت غيتس ووزيرة الخارجية كوندوليزا رايس قد فشلا في التوصل إلى اتفاق امس الثلاثاء بشأن وضع شركات الحراسة تحت سلطة واحدة تابعة لوزارة الدفاع.
فقد قال غيتس إنه يعتقد بأنه قد يكون من الكافي التوصل إلى حزمة من المعايير التي يجب أن تحكم عمل شركات الحماية الخاصة وأخرى للقواعد الخاصة باستخدام القوة والتنسيق العسكري لتحركات الحراس، طالما أن ذلك يحظى بموافقة القادة العسكريين.
أما وزارة الخارجية فقد كانت تسعى لإبقاء سيطرتها على عناصر الحماية الأمنية الـ ٢٥٠٠ الذين سبق للوزارة أن أبرمت معهم عقودا لتوفير الحماية للدبلوماسيين ومنشآت الوزارة في العراق.
جاءت هذه التطورات بعيد إعلان الحكومة العراقية أنها وافقت على مشروع قانون يقضي برفع الحصانة التي تتمتع بها الشركات الأمنية الخاصة التي تعمل في العراق، وإخضاعها للقوانين المحلية.
فقد قال علي الدباغ، المتحدث باسم الحكومة ، إن مسودة القانون الجديد أُرسلت إلى البرلمان للمصادقة عليها.
وكان موضوع الحصانة التي تتمتع بها شركات الأمن الخاصة في العراق قد أثار أكبر أزمة في العلاقة بين واشنطن وبغداد منذ حادثة ساحة النسور.
وجاء قرار الحكومة العراقية بعد أن أفادت تقارير بأن وزارة الخارجية الأمريكية تعهدت لشركة بلاك ووتر بضمان حصانة حراسها من المحاكمة خلال التحقيق الذي تجريه الوزارة بشأن الحادث.
إلا أن مسؤولي الخارجية الأمريكية لم يؤكدوا أو ينفوا التعهد للشركة بالحصانة حسبما أفادت وكالة أسوشيتدبرس.
ورفضت آن تايرل، الناطقة باسم بلاك ووتر، التعليق على التحقيق الرسمي في القضية حسب الوكالة نفسها.
وأوضح الدباغ أن مشروع القانون الجديد سيبطل أمر الحصانة المعروف بالمرسوم ١٧ الذي أصدره بول بريمر، الحاكم الأمريكي الذي كُلف بعد احتلال العراق عام ٢٠٠٣ بإدارة حكومة الاحتلال.
ولم يتعرض الدباغ بشكل خاص لشركة بلاك ووتر، إلا أنه قال إن "كل الشركات الأمنية بموجب القانون الجديد، ستخضع لقانون العقوبات العراقي، وعليها الالتزام بالقواعد القانونية المعمول بها في البلاد مثل التسجيل والجمارك والتأشيرات وغير ذلك".
وذكرت وكالة أسوشييتدبرس للأنباء أن الناطقة باسم السفارة الأمريكية في بغداد قالت إنها لم تطلع حتى الآن على مشروع القانون الجديد، وبالتالي ليس لديها أي تعليق عليه.
الى ذلك انتقد السيناتور باتريك ليهي رئيس اللجنة القانونية في مجلس الشيوخ الحصانة التي منحتها وزارة الخارجية للمتهمين بقتل ١٧ مدنيا عراقيا في ساحة النسور ببغداد الشهر الماضي
ووصف ليهي الذي يرأس هذه اللجنة التي تشرف على أداء وزارتي الخارجية والعدل قرار الخارجية بإعطاء الحصانة للمتهمين مقابل إدلائهم بالشهادة في هذه القضية، بأنه مثال على "إدارة تخصصت في إعطاء الحصانات".
وكانت مصادر مطلعة في وزارة الخارجية الأميركية قد كشفت لصحيفة واشنطن بوست أن محققي الوزارة قاموا بتقديم وعود لعناصر شركة بلاك ووتر بعدم استخدام شهاداتهم التي أدلوا بها أمام المحققين حول مقتل ١٧ مدنيا عراقيا لمقاضاتهم أمام المحاكم.
وهذه الخطوة من المحتمل أن تعرقل أية مساع لتوجيه تهم جنائية لدورهم في قضية ساحة النسور، وإن كان من غير الواضح متى أو من أعطى هذه الضمانات بالحصانة لحراس الشركة، حسب تقرير الصحيفة.
وقد رفض برايان ليفنثال الناطق باسم قسم الأمن الدبلوماسي في الخارجية الأميركية التعليق على هذا التقرير، ورفضت التعليق عليه أيضا آن تيريل الناطقة باسم شركة بلاك ووتر.
فيما أحال ماك ماكورماك الناطق باسم الخارجية الأميركية جميع الأسئلة المطروحة على وزارة العدل، قائلا للصحيفة "في حال خرق أي شخص القواعد والقوانين المرعية، فيجب عند ذاك محاسبته".

أكثر من ٤٣ مليار دولار ميزانية الاستخبارات الامريكية

واشنطن/ وكالات

كشفت الولايات المتحدة عن أنها أنفقت ٤٣ ملياراً وخمسمئة مليون دولار على الاستخبارات عام ٢٠٠٧، وذلك للمرة الأولى التي يتم فيها إعلان ميزانية الاستخبارات خلال حوالي عقد من الزمان.
وقال رئيس الاستخبارات مايك ماكونل إنه لن يعطي أية تفاصيل حول كيفية إنفاق هذا المبلغ حيث أن هذه التفاصيل قد تضر بالأمن القومي الأمريكي.
ويقول مسؤولون في الاستخبارات إن الكشف عن أية تفاصيل تتعلق بميزانية الاستخبارات قد يجعل أعداء الولايات المتحدة قادرين على معرفة أية قطاعات تستحوذ على إنفاق أكثر وبالتالي معرفة البرامج السرية التي تعمل عليها وكالات الاستخبارات.
وجاء هذا الكشف النادر ليتماشى مع قانون تم إقراره من قبل الكونغرس العام الماضي.
وقد تم توزيع هذا المبلغ على ١٦ وكالة مخابرات، وهو ضعف ما أنفق في ١٩٩٧ و١٩٩٨، حيث كانت المرة الأخيرة التي أعلن فيها عن ميزانية الاستخبارات في الولايات المتحدة.
ووفقا للتشريع الذي وقعه الرئيس الأمريكي جورج بوش فإن إنفاق الاستخبارات ينبغي الإعلان عنه بعد ٣٠ يوما من نهاية السنة المالية، التي انتهت في ٣٠ أيلول.
وتقول وكالة اسوشيتدبرس إنه ليس من المعروف على وجه التحديد أين أنفق هذا المبلغ، لكن من المؤكد أن حصة منه أنفقت على رواتب حوالي مئة ألف شخص من المحللين والجواسيس الذين يعملون مع وكالات الاستخبارات الأمريكية.
كما تغطي جزءا من هذا المبلغ تكاليف برامج الأقمار الصناعية السرية والطائرات والأسلحة وأجهزة الكمبيوتر المتطورة وبرامجياتها.
ومن ضمن الوكالات التي تستفيد من هذا المبلغ وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA ووكالة الأمن القومي NSA ووكالة استخبارات الدفاع DIA وبرامج الاستخبارات التابعة لمكتب التحقيقات الفيدرالي FBI بالإضافة إلى وكالات تابعة لوزارة الخارجية ووزارة الخزانة.
ولا يتضمن المبلغ ما ينفق من قبل الجيش الأمريكي على جمع المعلومات الاستخباراتية.
وكان الرئيس السابق لوكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية جورج تينيت قد أعلن عن ميزانية عام ١٩٩٧ وهي ٢٦, مليار دولار و٧ مليار دولار لعام ١٩٩٨، وقال إن هذه الأرقام لا تشكل خطرا على الأمن القومي بأي شكل من الأشكال.
وقد زاد الإنفاق على الاستخبارات في الولايات المتحدة بشكل كبير بعد اعتداءات الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠١, وتعتبر ميزانية عام ٢٠٠٧ أكبر من معظم اقتصاديات دول العالم، فيما عدا الدول الغنية.